جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

فرصة
تشغيل الشباب في مصر

EYE Egypt Youth Employment

منظمة العمل الدولية

تقرير سياسات

التمكين الاقتصادي بالمناطق الريفية في مصر

مقترح لبرنامج تلمذة صناعية ذو جودة لمستفيدي برامج التحويلات النقدية في مصر

٢٠٢٤

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٤

الطبعة الأولى، ٢٠٢٤

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/٤,٠/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: منظمة العمل الدولية، مقترح لبرنامج تلمذة صناعية ذو جودة لمستفيدي برامج التحويلات النقدية في مصر، التمكين الاقتصادي بالمناطق الريفية في مصر، مصر: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٤. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns.

رقم ISBN: 978-92-2-0413326 (print); 978-92-2-0413302 (web PDF)

كما يتوفر أيضاً بـالانجليزية:

عنوان المنشور: Proposed quality apprenticeship scheme linked to a cash transfer programme in egypt, Economic empowerment in rural areas in Egypt

رقم ISBN: 978-92-2-0413319 (print); 978-92-2-0413296 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

طُبع في جمهورية مصر العربية

نبذة عن الإصدار

في إطار الشراكة بين منظمة العمل الدولية ووزارة التضامن الاجتماعي المصرية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمجتمعات الأكثر احتياجًا من مستفيدي برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، ساهم مشروع منظمة العمل الدولية "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، الممول من الحكومة النرويجية، في دعم البرنامج الوطني "فرصة" الوطني الذي تديره وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك على مدار أربعة أعوام. وكان هذا الدعم من خلال تقديم المساعدة الفنية اللازمة وتنفيذ برامج بناء القدرات المتخصصة وأنشطة دعم فرص العمل بالأجر والعمل الحر، وبهدف تقديم آلية دعم إضافية لأفراد الأسر الأكثر احتياجاً كجزء من نهج أكثر شمولًا لتوفير الحماية الاجتماعية في مصر.

ويستند المشروع إلى التعاون السابق والموسع بين منظمة العمل الدولية ووزارة التضامن الاجتماعي في صياغة وتحديد المعايير الأساسية لبرنامج "فرصة" الوطني، إيمانًا بأن العمالة المنتجة والعمل اللائق هما مفتاح الحد من الفقر.

وقد نجح مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" في تحسين المهارات الوظيفية لأكثر من ١٥٠٠ باحث عن عمل في أسيوط والشرقية، بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات لتعزيز العمل بأجر، بما في ذلك تنظيم أربعة معارض توظيف شارك فيها ١١٧٦٠ باحثًا عن عمل في المحافظتين، وتنفيذ برنامج تدريب من أجل التشغيل نتج عنه تشغيل ٨٠٠ باحث عن عمل. وفي إطار مكونات المشروع المتعلقة بالتشغيل الذاتي/العمل الحر وريادة الأعمال، تم دعم ٣٤٠٠ مستفيد في إدارتهم للأنشطة والمشروعات المدرة للدخل من خلال تقديم تدريب على تطوير الأعمال ومهارات ريادة الأعمال، بالإضافة إلى توفير الأصول الإنتاجية لعدد ٤٠٠ مستفيد في أسيوط والشرقية، مما أدى إلى تغييرات إيجابية انعكست ليس فقط على سبل عيش المستفيدين اقتصاديًا وإنما أيضًا مكنتهم اجتماعيًا بين أسرهم ومجتمعاتهم المحلية باعتبارهم أعضاء منتجين.

كما حرص مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" على تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين والاستدامة من خلال تأصيل برامجه وأدواته، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك مجموعة أدوات بناء القدرات والتدريبات التي تشتهر بها المنظمة في مجال المهارات الوظيفية والعمل الحر، وذلك لدى الأطراف المعنية الرئيسية للمشروع، ليس فقط على المستوى المركزي ضمن وزارتي التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، وإنما أيضًا على المستويات المحلية لدى جمعيات التنمية المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

ومن هذا المنظور، وفي إطار نقل المعرفة ونشرها عن أنشطة المشروع، عمل مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، بعد الانتهاء من تنفيذ المخرجات الرئيسية وتسليمها، على إنتاج عدد من أوراق السياسات/ مذكرات المعلومات التي تستند إلى الخبرة والمعرفة المكتسبة خلال فترة تنفيذ المشروع، وتتضمن رسائل رئيسية توجيهية لوضع السياسات، وتقدم حلولاً عملية لمعالجة احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا وتحدياتها بما في ذلك مستفيدي برنامج تكافل وكرامة للوصول إلى مصادر دخل مستدامة، من خلال فرص العمل بأجر أو العمل الحر، وكذلك الاستفادة من خدمات الحماية والأمان الاجتماعي المتاحة، للحفاظ على سبل عيشهم وتحسينها.باعتبار ذلك شكلًا من أشكال برنامج سوق العمل النشط ضمن نطاق أوسع من برنامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر إحتياجًا.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها المشروع أن مستفيدي برنامج تكافل وكرامة، الذين شكلوا المجموعة المستهدفة الرئيسية للمشروع، يفتقرون إلى حد كبير إلى المهارات الوظيفية والمهارات الفنية اللازمة التي تمكنهم من الوصول إلى فرص عمل مُنتجة ولأجور مناسبة يمكن أن تساعد في خلق مصدر دخل مستدام. وقد لوحظ ذلك بشكل واضح في العديد من أنشطة العمل بأجر التي تم تنفيذها كجزء من المشروع، وكان واضحًا بشكل خاص خلال معارض التوظيف الأربعة التي تم تنفيذها في المحافظات المستهدفة للمشروع، أسيوط والشرقية. ونظرًا لأن معظم المشاركين من برنامج تكافل وكرامة كانوا من العمال ذوي المهارات المنخفضة، فإن الوظائف المعروضة خلال معارض التوظيف لم تلائمهم، ولم تستفد الفئة المستهدفة بشكل كبير من فرص الملائمة مع سوق العمل التي توفرها عادة معارض التوظيف.

ولمعالجة التحدي الرئيسي من هذا النوع، فإنه من الضروري وضع نهج شامل يأخذ في الاعتبار خصائص واحتياجات الفئة المستهدفة، من مستفيدي تكافل وكرامة، فضلاً عن مهاراتهم وقدراتهم المحدودة المتعلقة بالعمل. ويجب أن يتجاوز هذا النهج الآليات الداعمة المعتادة لتعزيز تشغيل الشباب ووضع تركيز أكبر على مسارات التوظيف التي تقدم فرصة عمل لائقة مقترنة بتدريب يؤهل الباحثين عن عمل للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة من وظائفهم. وتضم برامج التلمذة الصناعية هذه المزايا.

ويبحث موجز السياسات هذا مدى توافق برنامج التلمذة الصناعية ذو جودة التي تدعمها منظمة العمل الدولية مع الظروف الخاصة لمستفيدي تكافل وكرامة. وبغض النظر عن مستوى المؤهلات، يُقدم برنامج التلمذة الصناعية مسارًا قويًا وموثوقًا للأفراد من جميع الخلفيات لاكتساب المهارات اللازمة للحصول على المزيد من التعليم ووظائف لائقة ومسارات مهنية مُجزية. ويقع على عاتق وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولية توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الشاملة والتمكين الاقتصادي للجميع، لا سيما لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة، كما أن لديها القدرات اللازمة والشبكات الراسخة لتنفيذ برنامج التلمذة الصناعية ذو جودة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين وشركات القطاع الخاص. ويلخص موجز السياسات هذا توصيات ملموسة لمثل هذا البرنامج، بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨ بشأن برنامج التلمذة الصناعية ذو جودة.

وقد أعد موجز السياسات أ/ ماجدة غرين، مسئول فني، وراجعه أ/ باتريك دارو، أخصائي تنمية المهارات والتعلم مدى الحياة، قسم المهارات، بالمقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية.

المُقدمة

إن تطوير وتعزيز برنامج تلمذة صناعية ذو جودة يساعد في توفير فرص للأشخاص من جميع الأعمار لتطوير مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة أو رفع مستويات مهاراتهم الحالية على نحو متواصل، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة والعمالة المنقوصة على الصعيد العالمي، واستمرار عدم المساواة، وفي ظل التحولات السريعة - بما في ذلك تلك الناتجة عن تحديات تغير المناخ والعولمة والتحولات الديموغرافية والتكنولوجيا.

وتسهم برامج التلمذة الصناعية في توفير فرص العمل اللائق وتعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود والقابلية للتوظيف والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وريادة الأعمال، ونمو المؤسسات واستدامتها. كما تساهم برامج التلمذة الصناعية في الانتقال السلس للشباب من التعليم إلى سوق العمل، وتعزز فرص حصول البالغين على وظائف ومسارات مهنية. كما تعمل على مواءمة المعروض من المهارات مع احتياجات سوق العمل سريعة التغير. وإضافة إلى ذلك، توفر هذه البرامج شكلًا فعالًا من حيث التكلفة لتوفير التعليم والتلمذة الصناعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١أ، الصفحات ٥-١٣).

بالإضافة الي ذلك، ومن خلال الجمع بين التدريب علي رأس العمل وخارج مكان العمل مع أجر أو تعويض مالي مناسب، تصبح هذه البرامج خيارًا جذابًا للشباب الذين يحتاجون إلى التدريب ولكن لديهم أيضًا حاجة لكسب دخل، مما يقلل العبء المالي للتعليم.

وفي الوقت نفسه، وفي البلدان التي لديها اقتصاد غير رسمي كبير، مثل مصر، غالبًا ما يتم نقل المهارات من خلال نظام التلمذة الصناعية التقليدي: إذ يتعلم من خلالة الشاب حرفة في مكان العمل من عامل مُتمرس (ذو خبرة)، عادة حرفي ماهر. ولفترة طويلة، أدت برامج التلمذة الصناعية غير الرسمية/التقليدية في مصر دورًا مهمًا في سد الفجوة بين احتياجات سوق العمل من المهارات ومخرجات نظام التعليم الأساسي والثانوي.

ومع ذلك، فإن هذه الأشكال من التعلم القائم على العمل لا توفر حماية كافية، وتفتقر إلى المحتوى النظري، وتستمر لفترة أطول مما هو مطلوب لتعلم حرفة، ولا ترتبط بالحصول على شهادة. لذا حاولت الحكومة المصرية في الخمسينيات من القرن الماضي إضفاء الطابع الرسمي على نموذج التلمذة الصناعية التقليدي في مصر عن طريق إنشاء شبكة من مراكز التلمذة الصناعية الحكومية التي تقدم برامج نظرية وعملية. وعلي الرغم من ذلك، لا يزال برنامج التلمذة الصناعية التقليدي آلية مهمة لتطوير المهارات في الاقتصاد غير الرسمي.

وجدير بالذكر أن البلدان التي لديها برنامج تلمذة صناعية راسخة تدير بشكل أفضل انتقال الشباب من التعليم إلى العمل، وتتمتع بمعدل أقل من البطالة بين الشباب مقارنة بمعدل البطالة بين البالغين، كما أن معدلات البطالة لديها بشكل عام أقل. ومع ذلك، فإن النسخ أو التكرار المباشر لبرنامج التلمذة الصناعية غالبًا ما يفشل بسبب غياب الحوار الاجتماعي. ومن الضروري إقامة حوار مجتمعي بين منظمات أصحاب العمل والعمال والحكومة لتأسيس أنظمة وبرامج التلمذة الصناعية.

وتقع على عاتق وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولية توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الشاملة والتمكين الاقتصادي للجميع. ولديها القدرة على تنفيذ برنامج تلمذة صناعية ذو جودة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين. ويوضح موجز السياسات هذا توصيات ملموسة لمثل هذا البرنامج، بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨ بشأن برنامج تلمذة صناعية ذو جودة.

توصية منظمة العمل الدولية بشأن برنامج تلمذة صناعية ذو جودة

تُقدم توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨[١] إرشادات حول جوانب مختلفة من برامج التلمذة الصناعية للدول الأعضاء في المنظمة، والتي تتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال لوضع بنودها موضع التنفيذ من خلال القوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية والسياسات والبرامج وغيرها من الإجراءات، وذلك لجميع المنشآت وفي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

كما تَقدم التوصية تعريفات لمصطلحات "التلمذة الصناعية"، و"الوسيط"، و"برنامج ما قبل التلمذة الصناعية"، و"الاعتراف بالتعلم السابق". كما تدعو التوصية إلى إدماج وتعزيز برنامج تلمذة صناعية ذو جودة ضمن السياسات ذات الصلة الخاصة بالتعليم المحلي والتدريب المهني والتعلم مدى الحياة والتشغيل. وتنص التوصية على إنشاء إطار تنظيمي شامل لمثل هذه البرامج.

وتُحدد التوصية كذلك ضرورة إشراك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال في تصميم وتنفيذ وتقييم ومتابعة الأطر والأنظمة والسياسات والبرامج الخاصة ببرامج التلمذة الصناعية ذات جودة، كما يجب لهذه المنظمات أن يكون لها تمثيل في السلطات العامة المسؤولة عن تنظيم برامج التلمذة الصناعية.

١ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨ بشأن برامج تلمذة صناعية ذو جودة، ٢٠٢٣.

وتدعو التوصية أيضًا الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إلى وضع معايير خاصة بالمهن أو معايير عامة لبرامج التلمذة الصناعية ذات جودة من خلال اتخاذ عدة تدابير تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق، وضمان الصحة والسلامة المهنية للمتدربين، وتوفير إشراف على المتدربين من خلال موظفين مؤهلين، وتحديد التوازن المناسب بين عدد

المتدربين والعمال في مكان العمل، وتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى المتوقعين لمدة برنامج التلمذة الصناعية، وضمان التوازن المناسب بين التعلم خارج مكان العمل والتعلم علي رأس العمل، ووضع إجراءات واضحة لتقييم وتوثيق الكفاءات والمؤهلات التي يكتسبها المتدربون خلال البرنامج.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقترح التوصية أن تُحدد الدول الأعضاء الشروط التي يجوز بموجبها للشركات تقديم برامج التلمذة الصناعية، والتي يجوز بموجبها للمؤسسات التعليمية والتدريبية تقديم التدريب خارج مكان العمل والتدريب علي رأس العمل، والتي يجوز بموجبها للوسطاء التنسيق أو الدعم أو المساعدة في تقديم برامج التلمذة الصناعية.

كما تُحدد التوصية التدابير اللازمة لضمان الحماية الكافية للمتدربين. وتدعو الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام وتعزيز وتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل فيما يتعلق ببرامج التلمذة الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعالج ظروف عمل المتدربين من خلال دعوة الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول المتدربين على أجر مناسب أو تعويض مالي آخر، وعدم إلزامهم بالعمل لساعات تتجاوز الحدود المحددة في التشريعات الوطنية والاتفاقات الجماعية، وحقهم في الحصول على عطلات بأجر مناسب أو أي تعويض مالي آخر، والحصول على إجازة أمومة أو أبوة أو إجازة الوالدين مدفوعة الأجر، وتوفير الضمان الاجتماعي وحماية الأمومة، وكذلك الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي، وأخيرًا، الحق في حماية البيانات الشخصية.

وتنص التوصية على أن برامج التلمذة الصناعية ينبغي أن تخضع لاتفاق مكتوب، وتتضمن المزيد من التفاصيل حول العناصر التي ينبغي أن يغطيها هذا الاتفاق. كما تنص على وضع اتفاق نموذجي لتسهيل الاتساق والتوحيد والامتثال.

وتدعو التوصية الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المساواة والتنوع والإدماج الاجتماعي في برامج التلمذة الصناعية، مع الأخذ في الاعتبار ظروف واحتياجات الأفراد المنتمين إلى الفئات المهمشة. ويشمل ذلك تعزيز المساواة والتوازن بين الجنسين في جميع جوانب برامج التلمذة الصناعية، وتشجيع برامج التلمذة الصناعية التي تستهدف البالغين الراغبين في تغيير مجال عملهم أو حرفتهم، وتعزيز فرص الحصول على برامج التلمذة الصناعية ذات جودة باعتبارها أداة لتيسير الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وإلى جانب ما سبق، تحث التوصية الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومعالجة أي تمييز أو عنف أو تحرش أو استغلال يتعرض له المتدربون.

وتحدد التوصية أيضًا التدابير التي يتعين على الأعضاء اتخاذها، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال، لتهيئة بيئة داعمة لتعزيز برامج التلمذة الصناعية ذات جودة. ويشمل ذلك تأسيس هيئات مُتخصصة على مستوى القطاعات أو المهن في مجال التلمذة الصناعية، وتنفيذ نماذج تمويل فعالة ومستدامة، وتوفير الحوافز وخدمات الدعم، وزيادة الوعي بحقوق المتدربين واستحقاقاتهم وتدابير الحماية. كما تدعو إلى تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة لتطوير مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة أو رفع مستويات مهاراتهم الحالية واعتماد تدابير لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ومن العمل غير الآمن إلى العمل الآمن.

وأخيرًا، تدعو التوصية الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل تعزيز برامج التلمذة الصناعية ذات جودة وتبادل المعلومات حول الممارسات ذو جودة، والتعاون لتوفير فرص تعليمية موسعة للمتدربين والاعتراف بالكفاءات التي اكتسبها المتدربون وبناء شراكات فعالة لتعزيز برامج التلمذة الصناعية ذات جودة وتعزيز الاعتراف بمؤهلات التلمذة الصناعية وطنيًا وإقليميًا ودوليًا.

تعريفات

تُحدد التوصية المعتمدة حديثًا بشأن برنامج التلمذة الصناعية ذو الجودة رقم ٢٠٨ بأن يتم تعريفه على النحو التالي:

"يُفهم مصطلح "التلمذة الصناعية" على أنه شكل من أشكال التعليم والتدريب يحكمه اتفاق يُمكِن المُتدرب من اكتساب الكفاءات اللازمة للعمل في مهنة محددة من خلال تدريب مُنظم ومدفوع الأجر أو يُعوَّض عنه بأي شكل مالي آخر. ويتكون هذا التدريب من مزيج من التعلم علي رأس العمل وخارج العمل ويؤدي إلى حصول المتدرب على تأهيل مُعْتَرَف به."

تُعرف التلمذة الصناعية في مصر حاليًا على النحو التالي:

القرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٣ (المادة ١) بشأن قواعد وإجراءات تنظيم التلمذة الصناعية المهنية: يقصد بالتلمذة الصناعية المهنية إشراك المُتدرب مع صاحب العمل لتعلم حرفة معينة لمدة زمنية مُحددة، وذلك بموجب عقد يُبرم بين العامل أو ولي أمره من جهة وبين صاحب العمل من جهة أخرى. ويُحظر تشغيل المتدرب على المهن التي يُحظر تشغيل الأطفال فيها، وفقًا للقرار الوزاري الصادر بهذا الشأن.

القرارقم ٤١٤ لسنة ٢٠١٥ يُحدد سن المُتدرب بحيث لا يقل عن ١٣ سنة ولا يزيد على ١٧ سنة، وتتراوح مدة التدريب بين سنة وثلاث سنوات.

منظمة العمل الدولية، التلمذة الصناعية في مصر - نحو نظام موحد (٢٠٢٧).

نبذة عن برنامج تكافل وكرامة

برنامج تكافل وكرامة هو برنامج للتحويلات النقدية يُنفذ في مصر منذ عام ٢٠١٥، وقد بلغ عدد المسجلين في قاعدة بياناته ما يقرب من ٣١ مليون مستفيد في قاعدة بياناته و٣,١١ مليون أسرة مسجلة في عام ٢٠٢٠، ٧٥٪ منهم من حاملي البطاقات من الإناث و٢٥٪ من حاملي البطاقات من الذكور.

يدعم برنامج "تكافل" حاليًا ١,٩٥ مليون[٢] مستفيد مباشر مسجلين، مع التركيز على كل من الجانبين التعليمي والصحي. في إطار الجانب التعليمي[٣]، يقدم البرنامج دعمًا نقديًا بناءً على المستوى التعليمي للأطفال: ٦٠ جنيهًا مصريًا[٤] شهريًا لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية، و٨٠ جنيهًا مصريًا[٥] جنيهات مصرية شهريًا لكل تلميذ في المرحلة الإعدادية، و١٠٠ جنيه مصري[٦] جنيه مصري لكل تلميذ شهريًا في المرحلة الثانوية. للتأهل للحصول على هذه المبالغ، يجب أن يحضر الأطفال إلى المدرسة بنسبة ٨٠٪ على الأقل من أيام الدراسة الفعلية. وفي الجانب الصحي، يقدم البرنامج الدعم النقدي للأسر التي لديها أطفال دون سن المدرسة (أقل من ٦ سنوات) والأمهات الحوامل. للحصول على هذا الدعم، يجب على الأسر الالتزام ببرامج الرعاية الصحية التي وضعتها وزارة الصحة، والتي تشمل متابعة الحمل للأمهات الحوامل وتنفيذ برامج التطعيم والوقاية لحديثي الولادة والأطفال دون سن ٦ سنوات. البرنامج له حدود للمستفيدين، حيث يسمح لثلاثة أطفال كحد أقصى أطفال لكل أسرة للاستفادة من هذه المخصصات.

يدعم برنامج كرامة حاليًا ١,١٦ مليون مستفيد، ٧٢٪ منهم من ذوي الإعاقة، و٢٧٪ من من المسنين و١٪ من الأيتام[٧]. بالنسبة لكبار السن، صُمم البرنامج لمن تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا من غير القادرين على العمل وكسب الرزق. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المستفيدون من كبار السن المستحقين من أسر ليس لديها دخل ثابت، مثل التأمينات أو معاشات الضمان الاجتماعي. بالنسبة للمعاقين، يوفر البرنامج الدعم للأفراد الذين تمنعهم إعاقتهم من العمل. تتطلب الأهلية تقديم شهادة طبية معتمدة من أخصائيين طبيين معتمدين ومصادق عليها من وزارة الصحة للتحقق من عدم قدرة الفرد على العمل.

---

٢ البنك الدولي، "تكافل وكرامة: مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الذي يعزز تمكين المرأة المصرية ورأس المال البشري"، ٢٠٢٠.

٣ الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، برنامج تكافل وكرامة، ٢٠٢٢.

٤ ١,٢٣ دولار أمريكي

٥ ١,٦٤ دولار أمريكي

٦ ٢,٠٥ دولار أمريكي

٧ البنك الدولي، "تكافل وكرامة: مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الذي يعزز تمكين المرأة المصرية ورأس المال البشري"، ٢٠٢٠.

التدخل المقترح

١. برنامج تكافل وكرامة

تم إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج "تكافل وكرامة" الرائد التابع لوزارة التضامن الاجتماعي من خلال مخصصات مالية سنوية تتزايد بمرور الوقت[٨]. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية الكبرى على النساء والأطفال من الأسر الفقيرة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأيتام، والأرامل، من خلال ما يلي:

- كفاءة الاستهداف : يعتمد ذلك على استبيان اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل الذي يتم التحقق منه من خلال سجل وطني مُوحد مرتبط ببطاقة الهوية.
- التحويلات النقدية المشروطة: يوفر برنامج تكافل الدعم المالي اللازم لزيادة الإنفاق على الغذاء والحد من الفقر، مما يساهم في تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية ويؤدي في النهاية إلى تشجيع الأسر على إبقاء أبنائها في المدرسة وتقديم الرعاية الصحية لهم.
- التحويلات النقدية غير المشروطة: يهدف برنامج كرامة إلى تقديم الحماية للمواطنين الفقراء الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا وذوي الإعاقات والأمراض الشديدة والأيتام والأرامل الفقراء.
- الشمول الاقتصادي: لتجنب بقاء المستفيدين عاطلين عن العمل، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج فرصة مع منظمة العمل الدولية، يُركز على تشغيل الشباب ونقل الأصول وتوفير برامج التدريب وتنمية المهارات.
- نهج متكامل: بالاستفادة من نظام إدارة المعلومات في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة، تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بربط المستفيدين بالخدمات الأخرى للحماية الاجتماعية التي تُعزز محو الأمية والتخطيط الأسري والإسكان اللائق والرفاهية.

وقد كشف تقييم الأثر الذي أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) عن تحسن ملحوظ في تمكين المرأة والشمول الاقتصادي بفضل هذا البرنامج من خلال:

- انخفاض احتمالية أن تقع الأسر المستفيدة من برنامج تكافل تحت خط الفقر بنسبة ١٢ نقطة مئوية.
- نتائج إيجابية تتعلق بتمكين المرأة من اتخاذ القرارات وتعزيز شعورهن بالكرامة، المرتبطة بتقليل الضغوط المالية، وزيادة قوة التفاوض داخل الأسرة، وتحسين الوضع المالي للأسرة.

٢. مزايا التلمذة الصناعية كخطة تفعيل مُقترحة لبرنامج تكافل وكرامة

- من شأن برامج التلمذة الصناعية أن تعمل على تسهيل انتقال مستفيدي برنامج تكافل وكرامة إلى سوق العمل ومساعدتهم على الانخراط فيه.

تشير دراسات تتبع الخريجين إلى أن الشباب الذين يكملون برامج التلمذة الصناعية بنجاح لديهم فرص أكبر في الحصول على وظائف. على سبيل المثال، أظهرت دراسة حديثة في جنوب إفريقيا أن ٧٣٪ من الحرفيين حصلوا على وظائف بأجر بعد الانتهاء بنجاح من تدريبهم، وكان ٧٦٪ منهم يعملون بعقود دائمة و ٢٤٪ بعقود مؤقتة (وزارة التعليم العالي والتدريب، ٢٠٢٢، صفحة ٦٨). علاوة على ذلك، تتيح برامج التلمذة الصناعية للمستفيدين كسب دخل أثناء تعلمهم حرفة جديدة. وهذا الجانب مفيد بشكل خاص للنساء، اللاتي يشكلن ٧٥٪ من حاملي البطاقات بين مستفيدي برنامج تكافل وكرامة. وغالبًا ما تواجه النساء تمييزًا وتحديات في الوصول إلى الوظائف، وقد تصبح هذه الخطة خطوة مهمة بالنسبة لهن.

- زيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار لدى الشركات التي تتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في مجال برامج التلمذة الصناعية.

يستفيد أصحاب العمل من هذه البرامج، بسبب زيادة الإنتاجية وكذلك انخفاض معدل الدوران وتأهيل العاملين للقيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة. على سبيل المثال، ساهمت برامج التلمذة الصناعية على تعزيز القدرات التكنولوجية للشركات في غانا، مما أدى بدوره إلى ابتكار منتجات جديدة (Avenyo, E، ٢٠٢٢، الصفحة ١).

- من شأن برامج التلمذة الصناعية أن تسمح بزيادة قدرة مراكز التدريب التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي على تلبية احتياجات الشركات من المهارات.

وغالبًا ما يفتقر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المدارس إلى المرونة والقدرة على مواكبة متطلبات المهارات الجديدة التي تطرأ على سوق العمل بشكل سريع. وبحلول الوقت الذي تنجح فيه مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في احتياجات المهارات وتحديث المناهج الدراسية والمرافق وتطوير مهارات المعلمين والمدربين، قد يشهد سوق العمل تطورًا جديدًا في مجال المهارات المطلوبة، تماشيًا مع التغيرات التكنولوجية وتعزيز أجندة الانتقال العادل، مما يجعل التكيفات السابقة غير مُجدية.

٨ بلغت مخصصات الميزانية للسنة المالية ٢٠٢١ حوالي ١٩,٣ مليار جنيه مصري.

- تعتبر برامج التلمذة الصناعية خيارًا تدريبيًا أكثر فعالية من حيث التكلفة لوزارة التضامن الاجتماعي والشركات المشاركة:
تعتبر برامج التلمذة الصناعية خيارًا تدريبيًا أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالبرامج التدريبية التي تُقدم في المؤسسات التعليمية. وإذا تمكنت الهيئات العامة والشركات من الدخول في شراكة، فإن تقاسم التكاليف يمكن أن يُخفف العبء المادي الخاص بالتدريب على كلا الطرفين.

المهن التي تستهدفها مراكز تدريب وزارة التضامن الاجتماعي

- نجار
- حداد ولحام
- كهربائي
- خياط
- رسام
- فني طباعة
- سباك صحي
- فني تبريد وتكييف
- صانع معادن
- صانع أثاث معدني ومشغل مخرطة
- صانع جلود وصانع أحذية
- سباك
- فني كمبيوتر (إعداد وإصلاح وصيانة)
- فني إصلاح إلكترونيات
- فني صيانة أجهزة منزلية
- ميكانيكي سيارات
- نساج سجاد وكليم
- فني حفر
- فني تركيب بورسلين

٣. الاستفادة من موارد وزارة التضامن الاجتماعي من أجل وضع برنامج تلمذة صناعية ذو جودة

- إن ولاية وزارة التضامن الاجتماعي وقدراتها تجعلها في وضع جيد لتطوير برنامج تلمذة صناعية رسمي وفقًا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨ بشأن التلمذة الصناعية ذات الجودة.
وتمتلك الوزارة شبكة واسعة تضم ٧٥ مركزًا للتدريب المهني في جميع المحافظات (باستثناء جنوب سيناء)، وتقدم هذه المراكز تدريبًا شاملاً لـ ٢٠ مهنة مختلفة، من المهن المُدرجة أعلاه. كما تقدم هذه المراكز بالفعل تدريبًا فنيًا، وتأمينًا طبيًا، ودعمًا عائليًا لـ ٣٠ مليون مستفيد من برنامج تكافل وكرامة، بما في ذلك الطلاب المتسربين من التعليم، والطلاب الذين يعانون من تأخر دراسي أو صعوبات في التعلم (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عامًا)، والأفراد في مرحلة الانتقال بين وظيفتين (الأعمار من ١٨ عامًا فما فوق).
- توجد فرصة كبيرة لتوسيع نطاق التدريب التعليمي فى العمل في نظام "مسار الانتقال المهني" التابع لوزارة التضامن الاجتماعي ليشمل مستفيدي برنامج تكافل وكرامة، ولترقيته إلى برنامج تلمذة صناعية ذو جودة.
وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي بالفعل نظام الانتقال المهني الذي يجمع بين التدريب أثناء العمل والتدريب خارج مكان العمل. ومع ذلك، وعلى عكس التدريب الفني لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة، لا يحصل المستفيدون من مسار الانتقال المهني على مزايا مثل التأمين الطبي والدعم العائلي. كما لا توجد لائحة تنفيذية لكل من التدريب الفني وإعادة التدريب لمسار الانتقال المهني. يمكن ترقية مكون التعلم القائم على العمل إلى برنامج تلمذة صناعية ذو جودة وفقًا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨ لفائدة ٣٠ مليون مستفيد من برنامج تكافل وكرامة.
- ومثل هذا النظام، إذا تم تنسيقه بشكل مناسب مع نظام الحماية الاجتماعية، سيسهم في تسهيل انتقال الأفراد من الفئات المستضعفة بنجاح إلى سوق العمل.
وسيسمح نظام التلمذة الصناعية ذو جودة للرجال والنساء من ذوي المهارات المنخفضة في سن العمل (من ١٨ إلى ٦٥ عامًا) الذين (أ) إما يستفيدون من التحويلات النقدية أو تقدموا بطلب للحصول عليها - ولكنهم لم يستوفوا الشروط، أو (ب) قادرون وعلى استعداد لتعلم حرفة من خلال التلمذة الصناعية، للاستفادة من تطوير المهارات. ولن يتم ربط برامج التلمذة الصناعية بالحصول على التحويلات النقدية، وسيستفيد المتدربون أيضًا من الحماية الاجتماعية المناسبة.

توصيات لتنفيذ برامج التلمذة الصناعية ذات جودة

التوصيات أدناه تستند إلى أعمال منظمة العمل الدولية وبحوثها في مصر وقد تم التحقق منها على نحو أكبر من خلال مائدة مستديرة متعددة الأطراف حول التوصية رقم ٢٠٨: تعزيز برامج التلمذة الصناعية ذات جودة، التي عقدت في فندق سوفيتيل بالقاهرة في ١٠ يوليو ٢٠٢٤، والتي حضرها ممثلو الحكومة المصرية، ومنظمات أصحاب العمل، وشركاء التنمية.

التوصية ١: المشاركة في إصلاح الإطار التنظيمي وإنشاء نظام للتدريب المهني ذو جودة في الوقت نفسه لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة.

- إنشاء أو ترشيح مجلس ثلاثي ليكون معنيًا بجميع الجوانب المتعلقة بالتدخلات المقترحة بشأن برامج التلمذة الصناعية ذات جودة.
- نظرًا لأن الإجراءات التشريعية قد تحتاج إلى مزيد من الوقت لمواءمة قوانين العمل والتعليم المصرية بشكل كامل مع التوصية رقم ٢٠٨، بما في ذلك أحكام التوصية ضمن التدخلات واسعة النطاق لبرنامج تكافل وكرامة، وتحديدًا ضمن نموذج الاتفاقية، فمن الممكن البدء بأنشطة ملموسة على صعيد التلمذة الصناعية بالتوازي مع عملية الإصلاح التنظيمي. ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقية حقوقًا ومسؤوليات واضحة وقابلة للتنفيذ لمختلف الأطراف المشاركة، وكذلك المواصفات الأخرى وفقًا للتوصية رقم ٢٠٨.
- وبالتوازي، وبناءً على البروتوكول القائم منذ ٢٠ عامًا بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي، يمكن لمنظمة العمل الدولية دعم جلسات الحوار الاجتماعي اللازمة على المستوى الوطني لتطوير التعديلات نحو إطار تنظيمي قوي للتدريب المهني ذو جودة بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٨.

التوصية ٢: تعزيز قدرات أصحاب العمل والعمال على المشاركة بشكل هادف في البرنامج وقدرات الوزارات أيضًا لاستيعابهم.

- وضع أطر لمشاركة القطاع الخاص في برامج التلمذة الصناعية.
- العديد من الشركات التي ستشارك في البرنامج تنتمي إلى الاقتصاد غير الرسمي وتمتلك قدرات تنظيمية وإدارية محدودة. ومن المهم العمل مع منظمات أصحاب العمل على مستوى القطاع للمشاركة معها ورفع مستوى الوعي حول فوائد برامج التلمذة الصناعية، وتنظيم طلباتها من حيث أولويات التدريب.
- تطوير تدريب إلزامي مع منظمة العمل الدولية للمدربين داخل الشركة للتأكد من أن لديهم الكفاءات التعليمية اللازمة لنقل المهارات المطلوبة إلى المتدربين.
- يجب أن تكون مشاركة الشركات في برنامج التلمذة الصناعية ذو جودة فرصة لدمج الابتكارات في الإنتاج، والتقنيات الجديدة، ونُهج التحول البيئي ضمن قدراتها الإنتاجية.
- المشاركة أيضًا مع منظمات العمال لضمان إدراج المتدربين ضمن جهود المفاوضة الجماعية، ورفع وعي المتدربين بحقوقهم في العمل، ومراقبة حمايتهم وتشغيل نظام شكاوى مُستقل للمتدربين.

التوصية ٣: تحسين فعالية نظام التدريب وكفائته

- وضع معايير لاختيار أصحاب العمل لتوفير التدريب أثناء العمل، وإجراءات قبول وتسجيل المتدربين، والوسطاء المحتملين لتسهيل التوفيق بين مراكز التدريب والشركات والمتدربين.
- يُشكل ثقل الإجراءات الروتينية والمفرطة عائقًا أمام مشاركة الشركات في برامج التدريب وتثبط عزيمتها عن المشاركة في العملية، وكذلك يُقلل من إقبال الطلاب على التسجيل، مما يتطلب مراجعة شاملة لجميع العمليات المرتبطة بالتدريب، لا سيما تحديث معايير الكفاءة والاعتماد والتقييم وضمان جودة لضمان ملاءمتها للغرض، وسرعة التنفيذ والتأكد من عدم وجود فرص للفساد.
- إنشاء آلية لتتبع الكفاءات المكتسبة داخل وخارج العمل، من خلال التقييم الذاتي والتحقق من صحتها عن طريق المدربين والموجهين داخل الشركة، وضمان أن تكون التقييمات النهائية قائمة على الكفاءات وموثوق بها من أصحاب العمل
- جعل دراسات تتبع الخريجين إلزامية على جميع مراكز التدريب لتوثيق نتائج التشغيل الناتجة عن التدريب، ورضا الخريجين وأصحاب العمل، وتشجيع و/أو السماح بالتقييم الخارجي (أي لا يقتصر على شركة التدريب، على سبيل المثال ينظم على مستوى القطاع من خلال الغرف وما إلى ذلك). ويجب أخذ هذا التحليل بعين الاعتبار لتقييم المخصصات المالية المستقبلية.
- استكشاف دور الهيئة المصرية لضمان جودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتلمذة الصناعية (إتقان)[٩] لضمان جودة مراكز التدريب للتعلم خارج مكان العمل. وإذا تأكد للمتدرب أن هذا يؤدي إلى زيادة إمكانياته المهنية وفرص التشغيل والربح، فسيؤدي ذلك أيضًا إلى رفع مكانة التلمذة الصناعية وجذب المتقدمين المؤهلين تأهيلًا جيدًا.
- رقمنة ودمج برامج التدريب، مع مراعاة وصول الفئات الأكثر ضعفًا إلى الموارد عبر الإنترنت، وذلك لضمان تحقيق انتشار أكبر وأكثر فاعلية من حيث التكلفة.

٩ الهيئة المصرية لضمان جودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان). تقوم الهيئة بتحديد الإطار العام لجودة البرامج وشروط اعتماد المؤسسات وفقًا لأحكام القانون.

التوصية ٤: ضمان تنفيذ الحقوق التعاقدية وتوفير الحماية للمتدربين

- التأكد من احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتنفيذها فيما يتعلق ببرامج التلمذة الصناعية، وذلك من خلال عدم إشراك أي طفل دون سن الـ ١٤ عامًا في برامج التلمذة الصناعية، وضمان أن يكون عمل المتدربين بإرادتهم الحرة دون إكراه أو تهديد بعقوبة، وأن يعتمد اختيار المتدربين وتقييم آدائهم على الكفاءات والمهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الأصل الاجتماعي أو أي معايير أخرى، إلى جانب ضمان حق المتدربين في الانضمام إلى النقابات العمالية والاستفادة من المفاوضات الجماعية، وتوفير الحماية الكاملة للمتدربين في مكان العمل.
- التأكد من حصول المتدربين على أجر مناسب أو تعويض مالي معقول، ويمكن زيادة التعويض المالي للمتدربين بشكل تدريجي مع تقدم المستوى في التدريب وارتفاع إنتاجيتهم.
- ينبغي تطبيق أحكام العقد عبر مراكز التدريب التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والهيئات التابعة لها لحماية المتدربين في مكان العمل وفي مراكز التدريب. وينبغي أيضًا أن يتمتع مفتشو العمل والنقابات العمالية بإمكانية الوصول دون قيود إلى أماكن العمل لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقات.

التوصية ٥: تعزيز المساواة والتنوع في برامج تلمذة صناعية ذات جودة

- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي والطبي الموجودة بالفعل لجميع المستفيدين (بما في ذلك اللاجئين وأسرهم والمجتمعات المضيفة)
- تلبية احتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى في جميع جوانب عملية التدريب (توقيت الدورات، والمواد التدريبية، والوصول إلى المبنى ومكان العمل، ودعم النظراء)، مع الاستعانة بالدعم الفني من منظمات الأعضاء المعنية.
- تحديد حصص طموحة ولكن واقعية لتمثيل النساء وذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة في كل مهنة، وتتبع أداء هذه الفئات في مراحل مختلفة من عملية التدريب (الاختيار والتدريب والتقييم والانتقال إلى العمل) وذلك لتحديد أي تحديات تواجههم بشكل مبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- التأكد من أن الأجر الذي يحصل عليه المتدربون من خلال التلمذة الصناعية لا يمنعهم من الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية بما في ذلك برامج مساعدة اللاجئين أو الدعم المقدم لهم أو الإعانات المخصصة لهم.

التوصية ٦: تعزيز برامج تلمذة صناعية ذات جودة

- تعزيز الاستراتيجيات الترويجية الحالية لوزارة التضامن الاجتماعي (مثل الوحدات المتنقلة التي تجوب المحافظات والقنوات التلفزيونية المحلية) للتركيز على المزايا التي توفرها برامج التلمذة الصناعية، كونها مسارًا مهنيًا عصريًا وشعبيًا ومبتكرًا وتعمل على توفير فرص تعليمية متنوعة وستؤدي إلى الحصول على عمل بأجر مجزي، وذلك من أجل زيادة الوعي بين المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة.

الخلاصة

يمثل برنامج التلمذة الصناعية ذو الجودة المقترح لمستفيدي برنامج التحويلات النقدية تكافل وكرامة في مصر فرصة كبيرة لتعزيز تطوير المهارات، وزيادة القابلية للتوظيف، والشمول الاقتصادي للفئات الضعيفة. وبينما تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتصميم برنامجها لتعزيز التمكين الاقتصادي للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة، يمكن الاستفادة من شبكتها القائمة مع القطاع الخاص من خلال برنامج "فُرصَة" وكذلك من خلال المراكز التدريبية التي يبلغ عددها ٧٥ مركزًا لتقديم نظام جديد للتدريب المهني الرسمي للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة المؤهلة لدخول سوق العمل.

وقد طورت منظمة العمل الدولية مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لدعم وزارة التضامن الاجتماعي في تنفيذ برنامج تلمذة صناعية ذو جودة تماشيًا مع التوصية الجديدة رقم ٢٠٨.

الملحق ١: أدوات الدعم التي توفرها منظمة العمل الدولية

الأداة	الوصف	تعليق/معلومات
إرشادات لصانعي السياسات: بناء على التوصية رقم ٢٠٨	يهدف هذا الدليل إلى تنفيذ التوصية رقم ٢٠٨ من خلال تقديم إرشادات وأمثلة من دول مختلفة حول كيفية تطبيق كل فقرة من التوصية رقم ٢٠٨، لمساعدة الهيئات الشريكة لمنظمة العمل الدولية على مراجعة وتعديل نظام التلمذة الصناعية من خلال الحوار الاجتماعي.	سيتم إصداره قريبًا
أدوات منظمة العمل الدولية لبرنامج تلمذة الصناعية ذو جودة - المجلد ٢: دليل للممارسين (بالإنجليزية والفرنسية)	إرشادات شاملة حول جميع العناصر اللازمة لتصميم برامج التلمذة الصناعية وتنفيذها ورصدها وتقييما. ويمكن استخدام بعض الوحدات منها أيضًا لبرامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الأخرى.	تستخدم الدول هذا الدليل على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.
دليل الميسرين - التدريب القائم على الكفاءات لمدربي التلمذة الصناعية داخل الشركات	دليل للميسر/المدرب الرئيسي، يتألف من ٤ وحدات تحتوي على خطط دروس، محتوى نظري، وتمارين لتدريب المدربين داخل الشركات الذين يقدمون تدريب برامج التلمذة الصناعية.	يتم حاليًا تنفيذ هذا الدليل في مصر وكوستاريكا والصين، وسيتم نشره مع الدروس المستفادة من البرامج التجريبية.
نموذج لاتفاقية التلمذة الصناعية	هو نموذج يستند إلى الأحكام الواردة في التوصية رقم ٢٠٨، ويمكن استخدامه كأساس لتجربة تأسيس برنامج تدريب مهني جيد داخل وزارة التضامن الاجتماعي.	تم الانتهاء من إعداد هذا النموذج ولم يُنشر بعد على الموقع الإلكتروني، ولكنه متاح عند الطلب.
القائمة المرجعية للتوصية رقم ٢٠٨	توفر القائمة المرجعية للتوصية رقم ٢٠٨ أداة لتقييم ذاتي لإطار التلمذة الصناعية في بلد ما. ويمكن أن يكون هذا التقييم أساسًا لمناقشة ثلاثية الأطراف تهدف إلى تحسين أو إصلاح النظام، حيث تساعد في تحديد الأولويات.	تم الانتهاء من إعداد القائمة المرجعية ولم تُنشر بعد على الموقع الإلكتروني، ولكنها متاحة عند الطلب.
إرشادات حول التعويض المالي والمكافآت للمتدربين.	تم تطوير هذه الوثيقة بالتعاون مع شركة INWORK، وستكمل المعلومات المتعلقة بالتعويض المالي التي تم تضمينها بالفعل في الدليل الموجه لصانعي السياسات. وسيتضمن استعراض قصير للقوانين والممارسات، بالإضافة إلى البيانات والتحليل. ويمكن استخدام هذه الأداة لدعم وزارة التضامن الاجتماعي في تطوير تعويض مالي مناسب للمتدربين ضمن برنامج التلمذة الصناعية ذو جودة في الوزارة.	من المقرر نشره بحلول نوفمبر ٢٠٢٤.

منظمة العمل الدولية

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة
٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة
تليفون: ٢٧٣٦٩٢٩٠ ٢٠٢+
البريد الإلكترونى: cairo@ilo.org
Belal@ilo.org
الموقع: www.ilo.org/cairo
www.ilo.org/egypt-youth-employment
© منظمة العمل الدولية ٢٠٢٤